1438 هـ

منطلقات أولية لمشروع سياسي

إعداد الأستاذ نبيل شبيب

ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التخصصية المعنونة بـ "نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة" التي يقيمها مركز الحوار السوري

استنبول 6محرم 1438هـ الموافق لـ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016م

المحتويات

تمهيد 2
1- إشكالية وضع مشروع شامل لقضية سورية 3
2- منطلق استثنائي لهدف استثنائي 5
3- منطلقات عامة مقترحة 5
4- خصائص عامة مقترحة 7
5- ملاحظات حول ماهية المشروع المطلوب 9
6- آلية مقترحة للشروع في الصياغة 11

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اسمحوا لي أن أبدأ بالتمييز بين ثلاث كلمات نتداولها في القضايا التي نطرحها عموما في هذه المرحلة.

العصف الفكري.. أفهم منه تبادل أفكار من قبيل التعارف دون أن يفضي مباشرة إلى خطوات محددة.

التحليل الفكري.. أفهم منه تشخيصا لقضية ما مع طرح العلاج أحيانا، اعتمادا على الخبرة والمتابعة دون الخوض أكاديميا في نظريات وفرضيات أو نتائج ثابتة علميا بالمعايير المنهجية للدراسة، وترتبط قيمة التحليل بما يقدمه من أطروحات جديدة مبتكرة تحتاج إلى البحث والدراسة لتقويمها.

البحوث والدراسات.. لها تعريفها العلمي المنهجي، ومعاييرها المحكمة نسبيا، والحاجة إليها ثابتة، وهي من مرتكزات تطور العلوم الطبيعية والإنسانية.

والسؤال: **ما هي الوصفة أو المزيج الذي نحتاج إليه في التعامل مع قضية سورية بقصد التأثير على مجراها وليس بقصد دراستها فحسب.**

1- إشكالية وضع مشروع شامل لقضية سورية

لا جدال في أهمية الدراسات في مختلف الظروف، إنما الإشكالية التي نواجهها في قضية سورية وترتبط بالدراسات، أن ما نصل إليه من خلالها لا يكفي ما لم يقترن بجهد آخر يربط ما بين حصيلتها والواقع القائم للتأثير العملي عليه، فإذا استحال ذلك بقيت قيمتها الأكاديمية وغابت قيمتها العملية.

في قضية سورية وحاضرها ومستقبلها نعايش عصفا فكريا ونرصد تحليلات فكرية دون انقطاع، أما البحوث والدراسات فرغم وجود الكثير منها، يبقى السؤال مطروحا حول جدواها **بمعيار التأثير على واقع القضية ومجراه المتغير باستمرار**.

نجد في الوقت الحاضر مراكز دراسات أو الحلقات البحثية الناشئة أثناء الثورة ونفتقد الإطار العام الموجه للعمل، مرجعيةً وأهدافا، لتؤثر الحصيلة على مجرى الأحداث، والشاهد على ذلك هو واقع الثورة، وإن كنت مخطئا أرجو التصويب، ويستثنى من ذلك القليل من الدراسات المرتبط بجوانب فرعية، كبعض ميادين العمل الأهلي/ المدني، أما المشروع الشامل برؤية وأهداف مشتركة، ومفعول توجيهي ينعكس على أرض الواقع، فهذا ما تكرر الحديث عنه دون الوصول إليه.. فأين الخلل؟

قضية سورية حالة من حالات التطورات التغييرية عبر التاريخ، وتختلف عن سواها بأن انطلاق آليات التغيير سبق عملية التنظير، ولا يُنتقص من قيمة المحاولات التي بذلت لتعديل هذا الوضع ولكن لم يتحقق النجاح بالقدر الكافي حتى الآن. ولعل أحد الأسباب ما يقول به بعض علماء الاجتماع، أن من العسير على الباحث أثناء دراسة ظاهرة اجتماعية جديدة، أن يصل إلى نتائج استشرافية اعتمادا على ما سبق اعتماده من فرضيات وقواعد للبحث سبق استنباطها من ظواهر قديمة.. فالظاهرة الجديدة تأتي بمتغيرات جديدة لم تكن معروفة سابقا، ليسري عليها ما ثبت قبل ولادتها.

هذا مما يسري على قضية سورية باعتبارها ناجمة حاليا عن ثورة شعبية عفوية تختلف بمعظم منطلقاتها وظروفها ومساراتها عما يمكن أن نقيس عليه من أحداث تاريخية سابقة وصفت بالثورات. لا توجد بين أيدينا مرتكزات وثوابت أو فرضيات وقواعد تساعد في البحث عن معطيات محكمة ومستدامة نسبيا، لإجراء دراسات ميدانية وأكاديمية ومستقبلية تنبثق عنها مشاريع شاملة في الشأن الثوري التغييري الجديد.. وهنا يستثنى قطاع التوثيق التأريخي، الضروري والممكن منهجيا أثناء الحدث وبعده.

في قضية سورية، أصبح الباحث نفسه عنصرا من عناصر المتغيرات، وهو يعايش في هذا اللقاء وأمثاله، كيف تتبدل معالم الحدث الجاري بين يديه تبدلا سريعا، دون أن يشارك في الإمساك بزمام توجيهه، ولهذا طالما وجدنا أنفسنا عند عقد أي لقاء أمام معطيات مختلفة غالبا حتى عما كان بين أيدينا أثناء الإعداد والتحضير لذلك اللقاء. الإشكالية التي نواجهها إشكالية في مستوى معضلة:

1. معضلة مستعصية منذ سنوات نستشعرها في واقع تعاقب الأزمات في مسار القضية، دون التمكن من ضبط عملنا المشترك لها ورفع مستوى تأثيره، فمعظم ما نصنعه يلهث لحاقا بما يجري.
2. وماهية هذه المعضلة أن **كل عمل كبير مشترك يفترض وجود إطار يوجهه، يحدد الرؤية والهدف والطريق، ولكن هذا الإطار غائب، نريد إيجاده، فكيف نتمكن من العمل لإيجاده ونحن نفتقر إليه وإلى ضوابطه أثناء العمل لإيجاده؟**

مرة أخرى: أين الخلل؟

لا يمكن الفصل بين العمل من أجل المضمون التنظيري المطلوب والعمل من أجل الهيكل التنفيذي المطلوب أيضا، هذا ممكن في حالات الاستقرار، وليس في حالة سيولية من التغيير، فلا غنى عن أسلوب مبتكر يناسبها.

لا نغفل عن بعض الجهود المشكورة لهذا الغرض عبر التواصل المباشر بين القطاعات الفكرية والسياسية والميدانية، إنما مرت سنوات ولم يتحقق الغرض بل نرصد دوما وجود ثغرة، تعبر عنها مقولة تمتزج بالألم، يرددها كثير من الثوار، أنكم أيها المنظرون تنظرون عن بعد، ولا تعايشون الواقع وأحداثه مباشرة.

إن العنصر الفاصل بين طرح تنظيري أكاديمي، وطرح تنظيري تغييري، هو ما يميز بين:

1. دراسات منهجية قائمة بذاتها ولها قيمتها الذاتية.. وفق المعتاد أو ما أسمح لنفسي بوصفه بالبحث التقليدي.
2. دراسات منهجية مندمجة في تغيرات مسار قضية سورية، وترتبط قيمتها بمعيار تأثيرها عليه.

لا نحتاج إلى مرحلة إعداد ومرحلة تطبيق تالية، بل إلى عملية اندماجية دائبة الحركة والعطاء، إنجازا وتطبيقا وتقويما وتطويرا في وقت واحد، وذلك منذ البداية، بداية مسار الجانبين التنظيري فكرا ودراسة والتطبيقي بنية هيكلية تنفيذية معا، مع الحرص على تواصل تطوير النتائج التنظيرية عبر التفاعل المباشر مع متطلبات الواقع المتغير.

أزعم أننا نحتاج إلى اتباع طريقة استثنائية لنخرج من المعضلة، أي **من قلب الأزمة التي تحيط بنا إلى موقع الإحاطة بها والتأثير عليها**، عبر التركيز على اقتران الطرح النظري بعمل تطبيقي.

2- منطلق استثنائي لهدف استثنائي

أحاول التدليل على المقصود بمثال تقريبي: في دولة مستقرة تواجه الدولة أحيانا أزمة طارئة فتتشكل لجنة طارئة للتعامل معها، وتُعتبر في حالة اجتماع دائما حتى تزول غمامة الأزمة.

الدولة المستقرة لها أجهزتها وهياكل عملها ومراكز دراساتها وجميعها تعمل بطرق متعارف عليها وتحقق إنجازات متوالية.. رغم ذلك لا يُكتفى بالاعتماد عليها لمواجهة أزمة طارئة تطرح أسئلة متجددة وعاجلة، تتطلب التعامل معها ببنية هيكلية طارئة وصيغ مناسبة قابلة للتطوير السريع مع تقلب مسار الأزمة.

تلك حالة أزمة طارئة.. فكيف بنا مع ما هو في منزلة **قضية تغيير وجودية كقضية سورية؟**

إن معايشتنا للحدث الجديد -وليس دراسة ما سبق من فرضيات ونظريات وأحكام رصينة- هي المصدر الأهم لتحديد الجهد المطلوب لإطار التعامل القضية.

التعامل المطلوب هو عملية توليد شيء جديد وأسلوب جديد، فأثناء توليده يستمر تقلب المتغيرات المتعلقة بالمفعول المرجو منه، ولهذا ينبغي أن ينطوي مسار العمل على أساليب قابلة للمراجعة والتطوير أثناء التنفيذ التطبيقي نفسه. نحتاج إلى أن تتكون معا:

1) **فعاليات توجيه متطور للدراسات والبحوث المطلوبة آنيا**
2) **آليات وضع النتائج تباعا موضع التطبيق والتقويم.. وبالتالي تطوير مسار الدراسات نفسه**

3- منطلقات عامة مقترحة

على خلفية ما سبق تُطرح الأفكار المبدئية التالية، فلا تتناول بالتفصيل مضمون مشروع سياسي مطلوب، فهذه الورقة مخصصة **لمنطلقاته المقترحة** وليس لمحتوياته المستهدفة، بل يدور الحديث حول الكيفية المرجوة للشروع في الصياغة وربطها بإطلاق عمل هيكلي استثنائي، مع اعتبار المعيار المحوري للعمل هو **مهمة التأثير على مسار الثورة**.

أولاً:

لا توجد لحظة زمنية قابلة لوصفها بنهاية مجرى الحدث، أو نهاية فصل أساسي منه، فعملية التغيير الجارية مستمرة، انسيابية ومتفجرة، تتجاوز سورية بمعطياتها المحلية إلى معطيات أوسع بكثير خارج حدودها إقليميا ودوليا، وبالتالي لا يوجد خلاف على ازدياد الحاجة الملحّة إلى صياغة مشروع سياسي، أو مشروع تغييري، لسورية حاضرا ومستقبلا.

ثانياً:

يرتبط نجاح مسار العمل من أجل هذا المشروع، وليس المشروع نفسه، بمواصفات أساسية، أهمها:

1) أن ينطلق من أجل التعبير عن إرادة التغيير الشعبية التي أطلقت مسار الثورة.. وهذا مجال صياغة الرؤية والثوابت والأهداف البعيدة.
2) أن ينطلق من نواة أولية توصل إلى مشروع تغييري قابل للتطبيق.. وهذا مجال التخطيط الاستراتيجي والمرحلي.
3) أن تنطلق بالتوازي مع الجانب التنظيري جهودٌ هادفة لتبنيه بصورة متنامية وللانطلاق التطبيقي منه حيثما أمكن ذلك.. وهذا مجال ضمان التفاعل في اتجاهين، العطاء.. والتطوير الذاتي، اعتمادا على ظهور مفعول ما يتم عطاؤه إذا ما تجسّد في تنامي تأثير الإرادة الشعبية على صناعة الحدث، وهذا مع عدم إغفال وجود قوى أخرى تشارك في صناعته وتهيمن على قسط كبير من ذلك.

ثالثاً:

سبقت الإشارة إلى أن وصف الأزمة لا ينطبق اصطلاحيا على الحدث الذي يراد صياغة مشروع له، فما بدأ بثورة شعبية عبارة عن حركة تغيير، ولهذا نجد أننا رغم كثرة الحديث عن "مشروع سياسي" فإن واقع القضية والمرحلة التاريخية الحالية يفرضان التحرك بمشروع سياسي ضمن مشروع تغييري تاريخي أشمل، وهذا عنوان كبير، لا يمكن الوفاء بمتطلبات صياغته من خلال ندوة أو بضع ندوات، إنما نحتاج إلى الخطوة الصحيحة الهادفة الأولى من مسيرة الألف ميل، وأحسبها كذلك عندما تجمع بين أمرين وفق ما سبق:

(١) الشروع في صياغة المعالم الكبرى للمشروع المطلوب..

(٢) الآلية المرنة القابلة للنمو والتطوير أثناء الخطوات التالية..

رابعاً:

يمكن طرح بعض تلك المعالم الكبرى، كالوحدة الجغرافية للدولة، في نطاق مشروع سياسي، ولكن تبقى نواة البنية الهيكلية، بمعنى آلية الصياغة المبدئية المطلوبة كوسيلة، هي الميدان الأصح للطرح والحوار والتعديل.. فعلى سبيل المثال:

إذا تم اعتماد الهدف تحت عنوان مشروع سياسي في نطاق مشروع تغييري أكبر، سيكون لذلك أثره على الشروع في الصياغة التوافقية لعنوان أحد المعالم الكبرى كالوحدة الجغرافية ومسألة التوازن بين المركزية واللامركزية في هياكل السلطة وصلاحياتها وهكذا.

خامساً:

لا يتحقق الدمج بين الشروع في صياغة المعالم الكبرى للمشروع.. وبين التوافق عليها من خلال آلية الصياغة، دون بذل جهود مركزة لتحقيق منجزات أولية متنامية لتساعد من خلال التواصل في توسيع قاعدة تبني المشروع وذلك بصورة موازية لاستكمال صياغته وإنشاء الهيكلية التنفيذية له.

4- خصائص عامة مقترحة

في هذا الإطار تطرح الفقرات التالية اقتراحات مبدئية للإطار العام من أجل إطلاق الحوار فحسب، ويمكن إذا وجدت توافقا وآلية للعمل، الانتقال منها إلى اقتراحات تتناول المضامين.

أولا: عناوين لإطار الرؤية المطلوبة

(١) **رؤية تغييرية:** استيعاب متجدد لمعطيات الواقع مع اعتبار أحداثه لحظة تغيير تاريخي وحضاري، فلا تقف الرؤية التغييرية عند حدود تقلبات الحدث السوري المحلي آنيا، أو حدود معطيات سياسية متبدلة لموقعه على خارطة العلاقات الدولية والإقليمية.

(٢) **رؤية مستقبلية:** تنطوي على أهداف بعيدة المدى، توضع لتصبح معايير لتقويم مسار العمل للتغيير، بما في ذلك المشاريع التخصصية كالمشروع السياسي والمشروع الاقتصادي والمشروع الاجتماعي، ويبقى معيار سلامة الطرح هو مدى ما يتحقق من تقدم نحو الهدف البعيد دون إيجاد عقبة جديدة على الطريق إليه.

(٣) **رؤية استشرافية:** تنطلق من وجوب العمل المرحلي وفق الإمكانات الواقعية مع العمل لتحسينها، مثل العلاقة ما بين العمل الميداني والقوى الفاعلة فيه، والعمل السياسي تحت عنوان الثورة وتطويره أو التعويض عن قصور تشكيلاته الهيكلية وأطروحاته السياسية.

ثانيا: عناوين لعقد اجتماعي للعلاقات البينية أثناء مسار التغيير وبعد الاستقرار

(١) **أساس العقد الاجتماعي:** تحتاج قضية سورية إلى عقد للتعامل بين كافة الأطراف التي تشملها الحدود الجغرافية الوطنية، باعتبار ذلك هو المنطلق الواقعي القائم، لتحقيق هدف التغيير معا، إذ أن آثاره ستشمل جميع الأطراف.

(٢) **شمول العقد الاجتماعي:** المطلوب قواعد تنال التوافق عليها، وآليات تنفيذية مناسبة قابلة للتطوير، يسري مفعولها ابتداء من اللحظة الآنية وطوال فترة العمل لتحقيق وضع جديد مستقر، وتوصل إلى صياغة الأسس الضرورية للتعامل المستقبلي في حالة الاستقرار، وجميع ذلك انطلاقا من واقع قائم على محورين:

- وجود وطن مشترك تتفكك باطراد عرى النسيج الوطني بين أهله مما ينذر بتمزق جغرافي واقتتالي للوطن وأهله..
- مراعاة التطلعات والحقوق المشروعة لجميع الأطراف، الحاضرة والغائبة عند لحظة الشروع في وضع الصياغة المطلوبة..
- وجود علاقات خارجية لمكونات هذا النسيج الوطني تحمل قسطا من المسؤولية عن تفكك عراه

ولهذا لا بد في صياغة أي عقد للتعامل البيني أن ينطوي من البداية على "منظومة قواعد للتعامل الخارجي" أيضا، وطريقة الوصول بها إلى مستوى الالتزام الانفرادي والمشترك عند التعامل مع مختلف القوى الأخرى خارج الأرضية الوطنية.

ثالثا: عناوين لمخطط العمل

1) ينطلق التخطيط للعمل من إمكانات محدودة متوافرة في البداية، لا يمكن أن تنمو دون أن تظهر الميزات الأولى للمشروع عبر خطوات انطلاقه العملية، ومنها ظهور التنامي المطّرد للتوافق على ما يوضع من معالم كبرى للرؤية المرجوة وخطوط عريضة لعقد اجتماعي للتعامل البيني مع أسس مبدئية لمنظومة قواعد التعامل الخارجي.

2) يتطلب ذلك مرونة التخطيط للعمل والخطوات التنفيذية الأولى إلى حد كبير، تطويرا وتعديلا، ليجسد باستمرار طريقا مقنعا ما بين معطيات اللحظة والأهداف البعيدة، ومواكبة الخطوات الأولى ببدايات موازية في عملية التواصل والنشر والتعميم والإعلام، للتحول من لحظة الاقتصار على مجموعة عمل أولية إلى بنية هيكلية عمل شاملة.

5- ملاحظات حول ماهية المشروع المطلوب

توجد أطروحات سورية لا تنطلق من تغيير تاريخي فتحت الثورة بوابة له، بل تحصر نفسها في حدود محاولات تجميلية لإعادة إنتاج ما انطلقت الثورة الشعبية لإزالته، كما ظهرت أيضا أصوات تؤكد أن يكون المشروع السوري شاملا بمفهوم وطني، بمعنى تعدد المكونات الشعبية، وهو مما تعنيه كلمة عقد اجتماعي ولكن لم يتضح مدى خروج ذلك من بوتقة "المحاصصات والحلول الوسطية الفكرية" للتوافق، إلى مستوى التلاقي الفعلي على رؤية بعيدة ومخطط تطبيقي.

إنما لا تشمل ورقة العمل هذه النظر في تلك الأطروحات وتكتفي بإشارات مقتضبة إلى ما ظهر خلال السنوات الماضية تحت عنوان مشاريع لسورية وحمل عناوين إسلامية، وقد وجد تفاعلات سلبية وإيجابية.

حول ذلك تدور الملاحظات التالية في نطاق التساؤل حول ما ينبغي التوقف عنده لتثبيت منطلقات أكثر توازنا في صياغة مشروع تغييري شامل أو مشروع مقتصر على الجانب السياسي:

1- الأصل أن نتحدث عن الوطن كأرضية مشتركة للجميع وإن تعددت الاتجاهات الفكرية والسياسية ولكن انتشرت تصورات سلبية حول وجود انفصام أو تناقض بين أي (طرح إسلامي) وأي (طرح وطني)، وسبق أن انتشرت هذه الظاهرة في الحديث مثلا عن منظمات إسلامية ووطنية، والواو هنا واو المغايرة لغة وإيحاء وتنظيرا، هذا ناهيك عن صيغ أخرى للتناقض مع ما يوجد في عالم "مصطلحات الانتماء والتوصيف" مثل المشروع العلماني، أو المشروع المدني، أو مشروع كذا بمرجعية كذا.

2- بالمقابل أصبح معلوما بشكل عام أن مجرد غياب توصيف أي مشروع بأنه "إسلامي" –ناهيك عن المضمون- يعني افتقار من يطرحه إلى تأييده من جانب نسبة كبيرة من القوى الميدانية بصورة مؤكدة، ومن عموم الشعب على الأرجح.

3- ساهم بعض المطروح تحت عنوان إسلامي –وأدع الأمثلة للحوار عند الحاجة– في عملية استقطاب خطير، نتيجة أخطاء ذاتية وتحركات مضادة، مما أثار جدلا عقيما أصبح بدوره عقبة دون استيعاب جاد لماهية ما ينبغي أن يكون عليه مشروع لسورية يحمل عنوان "إسلامي"، بل أصبحت كلمة إسلامي نفسها وكأنها تعني "مشروعا فئويا" أو "مشروعا طائفيا" يخص قطاعا من الشعب دون قطاعات أخرى.

4- ظهر الإصرار من جانب بعض الأطراف على كلمة "إسلامي" إلى درجة تعصب يسميه بعضنا تعصبا إيديولوجيا، كما واجه طرحَ عنوان إسلامي عداءٌ لم يقف عند رفض توجهات فكرية وسياسية، بل شمل كل ما يوصف بالإسلامي، سيان ما المقصود بالتوصيف، وسيان أين تكمن الجذور التاريخية لذاك العداء.

5- كثير من المخاوف والعداء تجاه أي طرح إسلامي، لم يعزّز بدراسات منهجية، ومنها ما استخدم أساليب وأدوات خارج نطاق الحوار والإنصاف والقواعد العامة في العلاقات البشرية والسياسية. بالمقابل أصبح بعض الأطراف من أصحاب التوجهات الإسلامية، يحذفون من أطروحاتهم ما يقدرون أنه يثير مخاوف الآخرين، ولكنهم يزيدون المخاوف واقعيا عندما لا يترددون عن القول إن هذا لضرورات المرحلة، بمعنى سنعيد ما حذفناه في مرحلة قادمة.

6- الملاحظات السابقة بشأن كلمة وطني كمثال تسري أيضا على كلمات أخرى تطرح الأبعاد القومية والإنسانية والحضارية، وجميع ذلك يستدعي التأكيد أن أي مشروع أو طرح، سياسي أو شامل، لا يكون إسلاميا حقا، ما لم يكن في الوقت نفسه (وطنيا وقوميا وإنسانيا وحضاريا)، ليس من مدخل الحلول الوسطية بل من مدخل أن هذا ما ينبثق عن الإسلام نفسه.

7- في هذه الحالة ينبغي الالتزام في الصياغة والمواقف والتعميم أن يظهر بصورة مقنعة، أن هذا الطرح مع ما يحمله من إيجابيات وطنية وقومية وإنسانية وحضارية هو الطرح المتكامل، وليس المرحلي أو المقلّص استجابة لضغوط ما، وهنا تظهر مسؤولية كبرى على العلماء والباحثين في بيان ارتباط ذلك بالإسلام كما أنزل، وليس نتيجة ألاعيب سياسية مخادعة إذا صح التعبير، أو لمجرد تغطية احتياجات مرحلة ما وفق ما تفرضه الضغوط والضرورات أو تصنعه التنازلات.

8- إن جوهر ما يطرح في مشروع إسلامي لقضية سورية هو المبادئ (مثال: الكرامة لبني آدم جميعا) والكليات (مثال: تطبيق الشريعة عبر مرجعية الإرادة الشعبية) والثوابت (مثال: العدل والحقوق لسائر الناس) بينما تبقى التفاصيل التقنينية (مثال: آليات تطبيقية لقاعدة تداول السلطة، وأجهزة تنفيذية لضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة) هذه التفاصيل تبقى -كما هو الحال في أي مشروع سياسي كبير وصغير- خارج نطاق صياغة المشروع التغييري، إذ لا يمكن أن تنشأ فعلا وتتطور وتتعدل وتطبق، قبل ترجمة مرجعية الإرادة الشعبية إلى آليات التشريع والتقنين والمحاسبة (مثل صلاحيات محكمة دستورية عليا وصلاحيات مجلس النواب والمجالس التخصصية) وذلك في كيان دولة قائمة، فآنذاك.. عند توافر شروط التوافق على التفاصيل، يأتي دور الاجتهادات والدراسات والحوارات وموازنة المصالح المشروعة، كما يسري التنافس بين التوجهات المتعددة.

6- آلية مقترحة للشروع في الصياغة

مجموع ما سبق يقوم على فكرة محورية هي الدمج بين الشروع في عملية صياغة المشروع من البداية بعملية إيجاد نواة الآلية الهيكلية للربط بين الصياغة والتعميم والتطبيق.

الاقتراح التالي المطروح تبعا لذلك هو أن تبدأ صياغة المعالم الكبرى للرؤية عبر خطوة أولى لتشكيل الآلية الهيكلية دون انتظار توافق النسبة الأعظم من التوجهات أو المكونات الشعبية:

1) تشكيل (مجموعة عمل) من خمسة أفراد أو عشرة، من أجل "إطلاق عملية صياغة المشروع" تضم أهل الاختصاص والخبرة والقدرة في خمسة مجالات: (البحث الفكري والعلمي المنهجي) (العلم التخصصي القانوني الدولي والعام) (الصياغة اللغوية الدقيقة والمفهومة) (التواصل الميداني والمدني والسياسي والخارجي) (النشر والإعلام والترجمة بإخراج يناسب احتياجات الجهات المستهدفة). مهمة مجموعة العمل هذه: "التداعي" -وليس الدعوة- إلى إنشاء هيكلية تنفيذية.

2) الشروع التدريجي من جانب مجموعة العمل في وضع نصوص مبدئية لمحددات العمل عبر فروع الهيكلية التنفيذية، ومواكبة ذلك بالتواصل مع من يرشحون للمشاركة في:

أ- هيئة توجيهية، من شخصيات سورية معتبرة تجد القبول العام على مختلف المستويات السورية.

ب- هيئة الصياغة، مثلا من منتدبين عن ٣-٤ مراكز بحث سورية ومركز بحث تخصصي من أحد البلدان العربية وآخر من أحد البلدان الإسلامية، وعدد كاف من العلماء الشرعيين المعتبرين، ومن المتخصصين في السياسة والقانون وعلم الاجتماع والتخطيط "الاستراتيجي" واللغة العربية والترجمة.

ج- لجنة المتابعة والتواصل والتسويق الفكري والإعلامي، للإشراف على مجرى العمل وتنسيقه، وطرح حصيلته تباعا للنقاش العام في أوساط الدارسين والمفكرين والثوريين والسياسيين والإعلاميين وفى الوسط الشعبي العام، والتواصل مع شخصيات مؤثرة وهيئات فاعلة من المنصفين في البلدان الإقليمية والعالمية، وتقديم خلاصة التفاعل مع الحصيلة التدريجية في تقرير دوري للهيئة التوجيهية وهيئة الصياغة.

د- اختيار "إدارة" من متفرغين ومتطوعين للمهام الإدارية ولتأمين التخطيط "الزمني والإداري والمالي" واعتماد مصادر تمويل متعددة مضمونة دون شروط تتعدى ضمان منهجية العمل واستمراريته.

والله ولي التوفيق